



بيان صحفي

ماس يعقد ورشة عمل لمناقشة وعرض نتائج دراسته حول "تقييم إدارة البيوت المحمية في شمال الضفة الغربية. الجزء الأول: ترشيد برامج تغذية البندورة والخيار والفلفل الملون المستزرعة في البيوت المحمية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في مقره برام الله اليوم الأحد الموافق 2019/13/24 ورشة لمناقشة نتائج دراسة " تقييم إدارة البيوت المحمية في شمال الضفة الغربية - فلسطين - الجزء الأول: ترشيد برامج تغذية البندورة والخيار والفلفل الملون المستزرعة في البيوت المحمية". تم إعداد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات الخاصة بأولويات مؤسسات السلطة الوطنية التي يعدها المعهد في إطار برنامج التعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد شارك في إعداد الدراسة طاقم من الباحثين برئاسة د. جميل حرب من جامعة بيرزيت، والباحثان هالة الشعبية من جامعة بيرزيت ومنفذ اثنيتية من جامعة النجاح الوطنية فيما عقب عليها السيد حسن الأشقر مدير التخطيط في وزارة الزراعة، والمهندس ماجد ناصر مدير البرامج والمشاريع في اتحاد لجان العمل الزراعي. أدار الجلسة د. بلال فلاح مدير البحوث في ماس. كما شارك في الورشة مهتمون من القطاعين العام والخاص ومن ذوي الاختصاص والخبرة.

وفي عرضه للدراسة، بين الباحث أن الهدف من الدراسة هو تقييم برامج التسميد المستخدمة حالياً من قبل المزارعين الفلسطينيين، والبناء على ذلك لترشيد استعمال الأسمدة الكيماوية عبر تطوير برامج تسميد صحيحة اعتماداً على خصوصية كل نوع نباتي وخصوصية كل منطقة على حدة. كما تهدف أيضاً إلى تقييم مدى كفاءة برامج تغذية نباتات البندورة والخيار والفلفل الملون المزروعة في البيوت المحمية والمطبقة حالياً من المزارع الفلسطيني.

وذكر حرب أنه تم جمع عينات الأوراق والأتربة من عدد كبير من المزارع من أربع مناطق جغرافية هي قلقيلية وطولكرم وجنين وأريحا، وتحليلها لمحتواها التغذوي من العناصر الغذائية المهمة للنبات. بجانب ذلك تم قياس درجة الحموضة للتربة ومحتواها الملحي. كما تم جمع معلومات حول برامج التسميد المستعملة حالياً، وأظهرت النتائج أن محتوى التربة من بعض العناصر الغذائية، بالأخص الفوسفور والمغنيسيوم، عالي جداً، بينما أظهر فحص الأنسجة النباتية أن محتوى النيتروجين عالي. كذلك أظهرت الفحوص إشكالية كبيرة في توازن العناصر الصغرى. جميع هذه النتائج توضح أن المزارع الفلسطيني يعمل على إضافة كميات كبيرة من الأسمدة العضوية والكيماوية مما يجعل برامج التسميد المستعملة حالياً غير متوازنة ومكلفة وذات ضرر على النباتات المزروعة والتربة وربما أيضاً على صحة الإنسان.

اقترح الباحث جملة من الحلول قصيرة المدى وكذلك جملة من الحلول طويلة المدى. ذكر منها إنشاء بنية تحتية تضمن فحص أتربة البيوت المحمية على فترات منتظمة، وكذلك تطوير برامج تسميد موائمة مع الواقع المحلي. تستنتج الدراسة أن المزارعين الفلسطينيين يفرطون في إضافة الأسمدة الكيماوية، الأمر الذي يترتب عليه أضرار بيئية وصحية، بالإضافة لخسائر اقتصادية تصل اعتمادا على التقديرات لأكثر من سبع مليون دولار أمريكي سنويا. عليه فإن هنالك حاجة ملحة لترشيد برامج تغذية النباتات المزروعة.

بدوره أشاد مدير البرامج في اتحاد العمل الزراعي م. ماجد ناصر بالدراسة وأضاف أن إجمالي مساحة البيوت البلاستيكية 28 ألف دونم، 24 ألف دونم منها تزرع بندورة، خيار، وفلفل، مؤكداً أن الزراعة تعاني من إشكالية كبيرة في استخدام المبيدات والاسمدة والمخصبات، في حين لم تتعامل القوانين والانظمة مع القضايا المتعلقة باستخدامات الاسمدة وتوعية المزارعين بمدى تأثيرها على التربة، ما يتطلب توعية وإرشاد وإعداد برامج إذاعية متخصصة في هذا الموضوع، مع ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والتحليل المعمقة.

من جهته اكد ممثل وزارة الزراعة حسن الأشقر، على حاجتهم لمثل هذه الدراسة، مؤكدا اتفاقهم بدرجة كبيرة جدا مع نتائجها، لافتا الى ان الوزارة اعدت استراتيجية وطنية "صمود وتنمية مستدامة" بما يتفق مع نتائج الدراسة لتحقيق هدفين زيادة الانتاج والإنتاجية. لكن الأشقر انتقد ضعف وقلة استجابة المزارعين للإرشادات، مبينا أن العاملين في الحقل من القطاع الخاص ليسوا مرشدين بقدر كونهم تجار اسمدة ومبيدات قد تكون صالحة او غير صالحة، ويمتلكون بعض المعلومات بحكم التجربة ولكنها ليست علمية. وقال الأشقر: "وظيفتنا في الوزارة وضع تعليمات صارمة في التعامل مع الاسمدة والمبيدات والمخصبات، لكن لا نلمس وجود استجابة كبيرة من المزارعين، فالتوعية واجبة ومن مسؤوليتنا عن طريق طواقم الارشاد. واذاف: "نحن في إطار تطوير ووضع نظام لتداول الاسمدة وقد يكون صارما لان معظم تجار الاسمدة اعترضوا عليه بحجة صرامته لكنه الاسهل بين الانظمة مقارنة مع الانظمة المعمول بها في الدول العربية".